

تقرير لجنة إعداد مشروع الرد على

الخطاب الملكي السامي



التاريخ: 8 يناير 2015م

صاحب المعالي السيد علي بن صالح الصالح  
الموقر  
رئيس مجلس الشورى

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

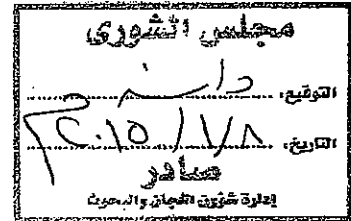
**الموضوع: تقرير لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي**

بناءً على قرار مجلس الشورى في جلسته الثانية من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع والمنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2014م، بتشكيل لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي، وبناء على القرار التنفيذي رقم (1) لسنة 2014م الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 2014م، والقاضي بتكليفنا برئاستها، واختيار أعضائها، وتكليفها بتقديم مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي خلال أربعة أسابيع من تاريخه، يسرني أن أرفع إلى معاليكم تقرير اللجنة بخصوص مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي، تمهيداً لعرضه على المجلس.

برجاء التكرم بالنظر واتخاذ ما ترونه لازماً بشأنه.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام،،،

جمال محمد فخرو  
النائب الأول لرئيس مجلس الشورى  
رئيس لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي



المرفقات:

- تقرير اللجنة.
- مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي.
- الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع.



مملكة البحرين

مجلس الشورى

لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

# تقرير اللجنة

دور الانعقاد العادي الأول

الفصل التشريعي الرابع



التاريخ: 8 يناير 2015م

## تقرير لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

دور الانعقاد العادي الأول  
الفصل التشريعي الرابع

### مقدمة:

بناءً على قرار مجلس الشورى في جلسته الثانية من دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع والمنعقدة بتاريخ 21 ديسمبر 2014م، بالموافقة على اختيار أعضاء لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي، فقد تشكلت اللجنة برئاسة سعادة السيد جمال محمد فخرو النائب الأول لرئيس مجلس الشورى، وعضوية كل من أصحاب السعادة أعضاء المجلس التالية أسماؤهم:

1. الأستاذ أحمد إبراهيم بهزاد. عضواً.
2. الأستاذة دلal جاسم الزايد. عضواً.
3. الدكتور سعيد أحمد عبدالله. عضواً.
4. الأستاذة سوسن حاجي محمد تقوي. عضواً.
5. الأستاذ عادل عبدالرحمن المعاودة. عضواً.
6. الدكتور عبدالعزيز حسن أبل. عضواً.
7. الأستاذة فاطمة عبدالجبار الكوهجي. عضواً.
8. الأستاذ فؤاد أحمد الحاجي. عضواً.

9. الدكتور محمد علي محمد الخزاعي عضواً.

10. الدكتور منصور محمد سرحان عضواً.

### أولاً: إجراءات اللجنة:

- 1- لتنفيذ التكليف المذكور عقدت اللجنة اجتماعها الأول بتاريخ 8 يناير 2015م.
- 2- اطلعت اللجنة على الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع.
- 3- اطلعت اللجنة على الخطابات الملكية السامية وردود مجلس الشورى عليها في الأدوار السابقة.
- 4- اطلعت اللجنة على ما قدمه أصحاب السعادة أعضاء اللجنة من ملاحظات مكتوبة بشأن مشروع الرد، حيث تلقت ملاحظات مكتوبة من كل من أصحاب السعادة:

1. الأستاذ أحمد إبراهيم بهزاد.
  2. الأستاذة سوسن حاجي محمد تقوي .
  3. الأستاذة فاطمة عبد الجبار الكوهجي.
  4. الدكتور محمد علي محمد الخزاعي.
  5. الدكتور منصور محمد سرحان.
- 5- خاطبت اللجنة أصحاب السعادة أعضاء المجلس لإبداء ملاحظاتهم بشأن مشروع الرد، حيث تلقت ملاحظات مكتوبة من كل من أصحاب السعادة:

1. المهندسة زهوة محمد الكواري.

2. الأستاذة سامية خليل المؤيد.

وقد أخذت اللجنة كل الملاحظات التي وردت إليها بعين الاعتبار وضمنتها عند إعدادها مشروع الرد على الخطاب.

6. تم تكليف سعادة الدكتور سعيد أحمد عبدالله حسين بإعداد مسودة أولى للرد لعرضها على الاجتماع الأول للجنة، وقد التقى مع السادة أعضاء اللجنة واستمع إلى ملاحظاتهم وأهم النقاط التي رأوا تضمينها في مشروع الرد، كما قام بالاتصال بمن لم يتمكن من حضور لقائه من أعضاء اللجنة وأخذ ملاحظاته بشأن مشروع الرد، وتم الانتهاء من إعداد مسودة الرد التي ناقشتها اللجنة وأقرتها في صيغتها النهائية.

7. شارك في الاجتماع الأول للجنة:

- الدكتور عصام عبدالوهاب البرزنجي المستشار القانوني للمجلس.

❖ تولى أمانة سر اللجنة السيد جواد مهدي محفوظ أمين سر اللجنة.

**ثانياً: اختيار مقرري الموضوع الأصلي والاحتياطي:**

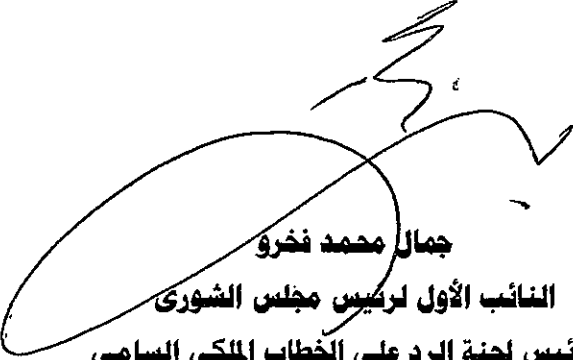
إعمالاً لنص المادة (39) من اللائحة الداخلية للمجلس؛ اتفقت اللجنة على اختيار كل من:

مقررًا أصليًا  
مقررًا احتياطيًا.

1. سعادة الدكتور سعيد أحمد عبدالله  
2. سعادة الدكتور عبدالعزيز حسن أبل

### ثالثاً: توصية اللجنة:

- توصي اللجنة بالموافقة على مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي.

  
جمال محمد فخرو  
النائب الأول لرئيس مجلس الشورى  
رئيس لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي



مملكة البحرين

مجلس الشورى

لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

# مشروع الرد على الخطاب الملكي السامي

دور الانعقاد العادي الأول

الفصل التشريعي الرابع



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة

عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تشرفنا يا صاحب الجلالة بالاستماع إلى خطابكم السامي إيداننا بافتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الرابع، وإنه ليسعدنا في مجلس الشورى رئيساً وأعضاء أن نرفع إلى مقام جلالكم أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان، معبرين عن سعادتنا البالغة بقاء جلالكم في يوم أغر من أيام مملكتنا العامرة، تزامناً مع احتفال مملكة البحرين بأعيادها الوطنية لذكرى قيام الدولة البحرينية الحديثة في عهد المؤسس المغفور له بإذنه تعالى الشيخ أحمد الفاتح ككيان عربي إسلامي عام 1783 للميلاد، والذكرى الثالثة والأربعين للعيد الوطني المجيد وانضمام مملكة البحرين إلى الأمم المتحدة كدولة مستقلة كاملة العضوية، والذكرى الخامسة عشرة لتسلم جلالكم حفظكم الله تعالى ورعاكم مقاليد الحكم، مؤكداً لمقامكم السامي اعتزازنا بنيل الثقة الملكية السامية بتعييننا أعضاء في مجلس الشورى، آمليين أن نكون جديرين بهذه الثقة، ومعهدين جلالكم على بذل المزيد من الجهد والسعي دوماً للارتقاء بالعمل التشريعي، بما يسهم في تحقيق المزيد من التطور والازدهار لبلدنا العزيز، مستلهمين من خطابكم وتوجيهاتكم السديدة معالم الطريق لمسيرتنا الوطنية والديمقراطية تحت قيادتكم الحكيمة التي تضع دائماً مصالح الوطن وحقوق المواطن على قمة الأولويات.

صاحب الجلالة،

لقد أصغينا باهتمام بالغ إلى استهلال خطاب جلالكم بتهنئة مملكة البحرين حكومة وشعباً على نجاح الانتخابات النيابية والبلدية التي تجسدت تلبية لنداء جلالكم بمشاركة شعبية واسعة وفي جوّ من الألفة والممارسة الديمقراطية الأصيلة وعلى مستوى عالٍ من التنظيم الذي زاد من إعجاب واستحسان العديد من الدول والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، الأمر الذي يؤكد استمرار الحرص على صون المكتسبات الديمقراطية وعلى حق مشاركة كل المواطنين رجالاً ونساءً في الترشح والانتخاب وممارسة حقوقهم الدستورية تفعيلاً لمبدأ السيادة للشعب، والتي جاءت لتعبر عن روح المواطنة الصالحة ووعي الناخب البحريني وتحمله للمسؤولية في إدارة شؤونه من خلال مؤسسة تشريعية تضم مختلف مكونات المجتمع وتعبر عن شرائح وأطياف وآراء عديدة يجمعها الإيمان بالله سبحانه وتعالى وحب الوطن والملك، سائلين المولى العلي القدير أن يوفقنا لخدمة مملكتنا الغالية وأهلها الكرام. إنه لمن دواعي الفخر والاعتزاز الإشادة بما قامت به السلطة القضائية المستقلة وكافة الجهات ذات العلاقة من دور بارز ومميز لضمان سير تلك الانتخابات بكل نزاهة وشفافية.

صاحب الجلالة،

يمثل ميثاق العمل الوطني الذي توافق عليه شعب البحرين بمختلف أطيافه وتوجهاته، وثيقة وطنية تاريخية، حددت خارطة الطريق لتعزيز الحياة الديمقراطية في مملكة البحرين، حيث ساهمت نصوص الميثاق، بما تضمنته من إصلاحات، في تحسين مختلف مناحي حياة المواطن، والتي من أبرزها تنمية المواطنة والانتماء وتعزيز ممارسة المواطنين لحقوقهم السياسية بحرية تامة. إن تشكيل المجلس الوطني وإنشاء المحكمة الدستورية واستحداث مؤسسات وهيئات للمحاسبة والمراقبة والمساءلة وسن العديد من القوانين والتشريعات، أدى إلى تطوير مختلف مجالات

الحياة في وطننا العزيز، وترسيخ المكانة الإقليمية والدولية الرفيعة لمملكتنا الغالية. إن النص الدستوري بشأن مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث مع تعاونها، يعد من الركائز المهمة التي تحكم طبيعة النظام السياسي في البحرين، والتي أوليتموها جل اهتمامكم، قد ساهم في إرساء معالم الدولة الديمقراطية المدنية الحديثة.

صاحب الجلالة،

مثلت دعوة جلالتم لحوار التوافق الوطني وبمشاركة السلطة التشريعية، علامة بارزة في مشروعكم الإصلاحي واستكمال المسيرة الديمقراطية في مملكة البحرين. إن حرص جلالتم على تحقيق أكبر قدر ممكن من الشراكة النوعية في العمل السياسي في ظل المسيرة الديمقراطية المباركة، يؤكد على سياسة الأبواب المفتوحة والحوار الديمقراطي بما يخدم مملكة البحرين حاضراً ومستقبلاً ويحقق الخير والرخاء والأمن والاستقرار للوطن والمواطنين الكرام.

صاحب الجلالة،

إن تأكيد جلالتم على أن من أهم أولويات هذه المرحلة هو تحقيق التنمية المستدامة وخلق اقتصاد متين أكثر ثباتاً وقدرة على مواجهة آثار الأزمات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، يلقي منا كل التأييد من خلال اقتراح ما هو مناسب من قوانين وتشريعات لدعم السياسات الاقتصادية التي تنتهجها حكومة مملكة البحرين والقادرة على معالجة آثار تلك الأزمات. لقد واجه العالم أزمات اقتصادية عديدة خلال الأعوام والعقود الماضية، استطاعت مملكة البحرين بفضل الله تعالى ثم قيادة جلالتم الحكيمة تخطي عواصف تلك الأزمات من خلال الإدارة المتميزة للملف الاقتصادي، واهتمام الدولة بقطاعات تنموية متعددة كالصناعات الخفيفة والتحويلية

والاستثمار في قطاع تقنية المعلومات وتشجيع ريادة الأعمال، مما نتج عنه عدم الإضرار بمصالح المواطنين ومستواهم المعيشي.

صاحب الجلالة،

إن تأكيد جلالتم على أهمية التطوير النوعي لجميع القطاعات التي تخدم المواطن ولا سيما ما يتعلق منها بالتعليم والصحة اللذين يشكلان الدعامة الأساسية للتنمية البشرية، يتطلب منا كسلطة تشريعية مراجعة وتحديث القوانين المرتبطة بتلك القطاعات، بما يكفل سد أي فراغ أو نقص تشريعي قد يعيق العمل على تنفيذ المشاريع والبرامج التعليمية، واضعين نصب أعيننا أهمية تطوير المناهج التعليمية لتواكب التقدم والتطور في مختلف المجالات العلمية ولتعزز اكتساب القيم والمبادئ الإسلامية والعربية والمواطنة الصالحة والمعرفة والثقافة والعلوم لدى أبنائنا وبناتنا الطلبة، بما يعود عليهم بالنفع ويخدم مصالح الوطن. وفي هذا السياق، نعبر عن اعتزازنا بالمستوى المتميز للخدمات الصحية التي توفرها الدولة للمواطنين والمقيمين، أمليين الحرص على الارتقاء بها إلى المستويات العالمية.

صاحب الجلالة،

إن توجيهات جلالتم السامية ببذل المزيد من الجهد لاستكمال إنجاز المشروع الإسكاني والمتمثل ببناء أربعين ألف وحدة سكنية، لهو خير دليل على صفات القائد الحكيم والأب العطوف الذي يستشعر الحاجات الأولية للمواطنين ويؤمن بأن توفيرها في الفترة المحددة يعد من المتطلبات الرئيسية لضمان استقرار العائلة البحرينية والعيش بكرامة، مما يعزز مشاركتها في بناء الوطن وازدهاره. إننا يا صاحب الجلالة نعاهدكم بمواصلة دراسة القوانين والتشريعات الخاصة بالخدمات العامة، بما

يسهم في تطوير تلك الخدمات ويعزز من حقوق المواطنين في الاستفادة مما تقدمه الدولة من مشاريع وخدمات.

صاحب الجلالة،

يؤكد دستور مملكة البحرين على عناية الدولة بالشباب خاصة بنموهم البدني والخلقي والعقلي، وهذا ما أكدتم عليه جلالتم في خطابكم السامي، بضرورة التركيز على الدور المناط بشباب هذا الوطن وتحقيق تطلعاتهم والوقوف على التحديات التي يواجهونها ليكونوا شريكاً فاعلاً في المشاركة في صنع القرار للمستقبل الواعد المشرق لمملكتنا العزيزة.

إننا نشاطر جلالتم اللفتة الحكيمة والإشادة بأبنائنا الشباب في مختلف المجالات العلمية والتنموية والفنون والآداب والرياضة، معاهدين جلالتم على بذل المزيد من الجهد للارتقاء بالقطاع الشبابي والرياضي الذي تحتل فيه مملكة البحرين مكانة رفيعة عالمياً، وذلك من خلال تبوء أبناء الوطن أعلى المناصب القيادية عالمياً وتحقيقهم العديد من الإنجازات في مختلف المحافل الدولية.

صاحب الجلالة،

يثمن مجلس الشورى تقدير جلالتم للدور الكبير الذي يضطلع به صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في قيادة العمل الحكومي والسعي الدائم من أجل تطوير عمل الحكومة والتواصل مع كافة شرائح المجتمع لاستطلاع مرئياتهم واحتياجاتهم، بما يسهم في تقدم ونماء ورخاء بلدنا البحرين وشعبها العزيز. إن دعم سموهما

للعملية الديمقراطية وتعاونهما المستمر مع السلطة التشريعية لهو محل كل تقدير واحترام وإكبار.

صاحب الجلالة،

يشاطر مجلس الشورى جلالكم بتقديم عظيم الشكر والتقدير للرجال المخلصين في قوة دفاع البحرين والأمن العام والحرس الوطني، باعتبارهم الحصن الحصين والعين الساهرة على حماية الوطن والدفاع عن مكتسباته التنموية والحضارية، المتيقظين لمحاولات المس بتلاحم واصطفاف المواطنين حول قيادتهم الرشيدة. كما يشيد مجلس الشورى بالقرارات الخليجية الحكيمة التي تعزز من القدرات والكفاءات الأمنية والعسكرية في خليجنا العامر، والتي من أبرزها مؤخرًا اعتماد أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مركز العمليات البحري الموحد في مملكة البحرين والمتضمن قوة الواجب البحري الموحدة 81، وإنشاء جهاز الشرطة الخليجية ومقره إمارة أبوظبي.

صاحب الجلالة،

لقد ساهم رجال الأمن المخلصون باقتدار في الدفاع عن مملكة البحرين ومكتسباتها الوطنية، من خلال التصدي لكل الممارسات الخارجة عن القانون، والتي اتخذت من التخريب والإرهاب وسيلة لتنفيذ ذلك، وراح ضحية شرف الدفاع عن الوطن عدد من شهداء الواجب الوطني، سائلين الله سبحانه وتعالى أن يتغمدهم برحمته الواسعة ويدخلهم فسيح جناته.

لقد كان ولازال مجلس الشورى داعماً لأي تشريع في إنصاف وتقدير وتعويض أي إنسان، لا سيما رجال الأمن الذين يضحون بأرواحهم في سبيل الدفاع عن أمن واستقرار بلدنا الغالي، وذلك من خلال إقرار عدد من التشريعات التي كفلت

تعويض ذوي شهداء الواجب والتكفل برعاية أسرهم وأبنائهم، وتشديد العقوبات على المتورطين في أي عمل يستهدف الأمن ورجاله.

صاحب الجلالة،

يشيد مجلس الشورى بما أكدتم جلالتم عليه، بأن مملكة البحرين حريصة دومًا على دفع مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو الأمام لتحقيق المزيد من التكامل والاتجاه الجاد نحو الاتحاد، وبالنتائج التي أسفر عنها اتفاق الرياض، والاتفاق التكميلي له، الذي تم التوقيع عليه مؤخرًا، مما يعزز من منعة وقوة البيت الخليجي، مسجلين تقديرنا واعتزازنا بالدور الكبير لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس الذين حرصوا على التوصل لهذا الاتفاق لما فيه الخير والصلاح لجميع مواطني دول الخليج العربية.

يشرفنا يا صاحب الجلالة الإشادة والتأييد المطلق لمبادرة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية حفظه الله ورعاه والمدعومة بجهد جلالتم، لانتقال دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وذلك للقناعة التامة بأن في الاتحاد قوة للبحرين والمحيط الخليجي، وبأن هذا سيكون اتحادًا على الخير ودعمًا للمسيرة الخليجية وتجديرًا للروابط التاريخية بين مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

صاحب الجلالة،

إن ترحيب جلالتم بما تم إنجازه من مشاريع التكامل الاقتصادي والاندماج بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يؤكد نظرتكم الحكيمة المستقبلية لأهمية ذلك في تطور وازدهار الدول وشعوبها.

إننا يا صاحب الجلالة نشاطر جلالتم الثقة بأن تنفيذ مشروع جسر الملك حمد بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية الشقيقة، إذ يُدخل مملكة البحرين منظومة السكك الحديدية فإنه سيكون مرتكزاً لتحقيق التكامل وتحفيز الاستثمار والتبادل التجاري ويعزز المزيد من الترابط الاقتصادي والاجتماعي بين دول المجلس في كافة المجالات التي تهتم الوطن والمواطنين، بما يعود في النهاية بالنفع والرخاء على شعوب خليجنا العامر.

صاحب الجلالة،

لقد عهدنا من قيادة جلالتم للبلاد الحكمة والنظرة الثاقبة وسعة الصدر، لذا فإننا وبكل فخر واعتزاز ندعم توجيهاتكم السديدة ونشيد بدعوة جلالتم في مساندة جامعة الدول العربية وتعزيز دورها في توافق جميع الدول العربية وتجاوز الخلافات لتكون قوة إقليمية فاعلة تعمل على تعزيز التعاون العربي المشترك فيما يخدم شعوبها.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى يقدر بكل فخر واعتزاز مبادرة جلالتم لإنشاء المحكمة العربية لحقوق الإنسان، معبرين عن سعادتنا البالغة باختيار مملكة البحرين مقرًا لهذه المحكمة، مثنين عاليًا دعوة جلالتم المجتمع الدولي للتعاون والعمل المشترك في إيجاد الحلول المناسبة للقضايا ذات العلاقة بحقوق الإنسان.



صاحب الجلالة،

إننا نشد على يد جلالتم في دعمكم المستمر للقضية الفلسطينية وما تضمنته خطبكم السامية من دعوات متكررة في مساندة الشعب الفلسطيني الشقيق، لإيجاد حل عادل ودائم وشامل يكفل له حقوقه المشروعة بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

صاحب الجلالة،

إن مجلس الشورى يثمن رؤية جلالتم وحرصكم الدائم على تعزيز العلاقات الاستراتيجية والاقتصادية بين مملكة البحرين والدول الصديقة القائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. كما أن الزيارات رفيعة المستوى التي تفضلتم جلالتم بها لعدد من الدول الآسيوية والأوروبية خير دليل على توجهكم السامي في توطيد العلاقات التاريخية والاستراتيجية والتجارية بين مملكة البحرين وتلك الدول، مما يسهم في بناء مستقبل يسوده الأمن والسلام في هذه المنطقة الحيوية المهمة للاستقرار العالمي.

صاحب الجلالة،

تتمتع مملكة البحرين باحترام وتقدير المجتمع الدولي، لما تمثله من أنموذج للتعاون والسلام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وسعيها الدائم للمحافظة على استقرار المجتمعات وتقدمها واستعدادها في دعم الجهود الدولية لتعزيز الأمن والاستقرار والسلام العالمي، معاهدين جلالتم بالوقوف صفاً واحداً في مواجهة الإرهاب والتطرف بجميع أشكاله، مثنين إشادة جلالتم بتوصيات المجلس الوطني الأخيرة بمحاربة الإرهاب وتجهيف مصادر تمويله، ومؤكدين لجلالتم استمرار

السلطة التشريعية على أداء دورها في هذا الشأن، إيمانًا منها بأن العنف والتطرف وعدم احترام الرأي الآخر لا يحقق أهداف التطور والاستقرار للدول.

صاحب الجلالة،

إننا نشاطر جلالكم أن أهل البحرين الكرام بما توارثوه من عادات وقيم عربية أصيلة، إنما يمثلون بذلك الوعي والانتماء إلى أرض البحرين الطيبة والولاء المطلق لدينهم ووطنهم وعروبتهم، مجسدين بذلك المبادئ التي أمنتكم بها جلالكم وانعكست في مشروعكم الإصلاحي، والذي كان من إحدى ثماره بزوغ فجر مملكة دستورية مزدهرة.

ختامًا، فإننا يا صاحب الجلالة نعاهدكم بأن يكون حصاد هذا الفصل التشريعي مثمرًا بالخير للبحرين ولمن يعيش على ترابها الغالي، وبما يستجيب لتوجيهاتكم السديدة ورؤيتكم المستقبلية لغد أفضل.

حفظكم الله يا صاحب الجلالة ذخراً للوطن ولشعبكم الوفي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

رئيس وأعضاء مجلس الشورى



مملكة البحرين

مجلس الشورى

لجنة الرد على الخطاب الملكي السامي

# الخطاب الملكي السامي

الأحد 14 ديسمبر 2014م

مركز عيسى الثقافي

دور الانعقاد العادي الأول

الفصل التشريعي الرابع

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله سيدنا محمد وعلى آله وصحبه  
أجمعين.

أيها الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقرين،  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته...

بفضل الله تعالى وتوفيقه - وعلى بركة الله - نفتح دور الانعقاد الأول من  
الفصل التشريعي الرابع لمجلسنا الوطني.. ويسرنا بهذه المناسبة العزيزة أن  
نهنئكم جميعاً على نيلكم ثقة المواطنين الكرام، مع التقدير لكل من مارس حقه  
في الترشيح والتصويت بروح وطنية، معربين عن اعتزازنا البالغ بالوعي  
والمسؤولية التي تجسدت في المشاركة الشعبية الواسعة في الانتخابات النيابية  
والبلدية التي تمت في جو من الألفة والممارسة الديمقراطية الأصيلة، سائلين  
الله سبحانه وتعالى أن يوفقكم لخدمة البحرين وأهلها الكرام. كما نتقدم بالشكر  
والتقدير لكافة الجهات التي قامت على تنظيم الانتخابات النيابية والبلدية  
والإشراف عليها بكل اقتدار، وبخاصة السادة أعضاء السلطة القضائية  
المحترمين.

الإخوة والأخوات..

يشهد الجميع بأن ميثاق العمل الوطني كوثيقة تاريخية توافق عليها أهل البحرين قد شملت العديد من الإصلاحات في جميع مناهي الحياة في بلادنا.. ورسخت المكانة الدولية العالية للبحرين.. كما عززت تلك الإصلاحات الشعور بواجبات المواطنة والانتماء من خلال مباشرة المواطنين لحقوقهم السياسية بثقة تامة.. وتنافس ممثليهم في تطوير واقتراح العديد من القوانين التي تطبق اليوم. كما ان مبدأ الفصل بين السلطات مع التعاون أمراً يجب أن يؤخذ في الاعتبار وقد نص عليه الدستور.

ولا شك أن ما أنجزناه معا من خلال حوار التوافق الوطني يعد إضافة هامة على طريق مسيرتنا المباركة.. ويؤكد في الوقت ذاته رغبتنا الأكيدة في تحقيق شراكة نوعية في العمل السياسي عبر المسيرة المباركة، وإن من أولى الأولويات في هذه المرحلة تحقيق التنمية المستدامة، والدفع باقتصاد مملكة البحرين إلى مزيد من التقدم والنماء، وذلك بالاعتماد على قطاعات متعددة في هذه العملية، مما يسهم في جعل اقتصادنا أكثر ثباتاً وبقاءً وقدرة على مواجهة آثار «الأزمات الاقتصادية التي يمر بها العالم».

كذلك فإنه من الواجب علينا الاستمرار في العمل الجاد لتحقيق طموحاتنا في تطوير جميع القطاعات التي تخدم المواطن.. ومنها التطوير النوعي للتعليم والصحة اللذين يشكلان الدعامة الأساسية للتنمية البشرية.. وبذل مزيد من

الجهود لاستكمال انجاز المشروع الإسكاني لبناء 40 ألف وحدة سكنية في  
المدة المحددة له وتطوير باقي الخدمات العامة.

كما أننا نشيد بإنجازات أبنائنا الشباب في مختلف المجالات العلمية والتنمية،  
وكذلك في الفنون والآداب والرياضة، ونقدر ما حصلوا عليه من جوائز دولية  
متقدمة في العديد من المحافل الدولية. ويجدر بنا ونحن على أعتاب بدء هذا  
الفصل التشريعي الجديد التركيز على الدور المناط بشباب هذا الوطن الذين  
يشكلون قطاعاً عريضاً من مجتمعنا.. وما يرجونه من غد أفضل.. ومن هذا  
المنطلق فإنه من الواجب تحقيق تطلعاتهم والوقوف على التحديات التي  
يواجهونها ليكونوا جزءاً فعالاً في المشاركة في صنع القرار للمستقبل الواعد  
المشرق.

وفي هذه المناسبة الكريمة فإننا نتقدم بالشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي  
العم العزيز، الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر.. وولي  
عهدنا صاحب السمو الملكي الابن البار الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي  
العهد الأمين.. على سعيهما الدائم والمستمر لمتابعة وتطوير عمل الحكومة،  
والتواصل مع كافة فئات المجتمع للتعرف على آراء المواطنين الكرام بصورة  
مباشرة حول ما تقدمه الدولة من خدمات عامة.

كما لا يفوتنا أن نوجه التحية للرجال المخلصين في قوة دفاع البحرين، والأمن  
العام والحرس الوطني، فهم حماة الوطن.. والساھرون على أمنه.. الذين لا

يأثرون جهداً في تحمل مسؤولياتهم العظيمة للذود عن حمى الوطن والحفاظ على مكتسباته التنموية والحضارية. مثلما قدم آباؤهم الأولون من توضيحات في سبيل المحافظة على كيان مملكتنا العزيزة، وأن نبارك لهم إقرار القيادة العسكرية الموحدة والذي أقرها أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، واعتماد مركز العمليات البحري الموحد في مملكة البحرين ويتضمن قوة الواجب البحري الموحدة 81. وإنشاء جهاز الشرطة الخليجية ومقره مدينة أبوظبي والذي يُعتبر مرحلة متقدمة من العمل الأمني المشترك الذي يعزز من قدرات أجهزة الشرطة في دول المجلس. ولا ننسى في هذا المقام أن نذكر ونترحم على شهداء الواجب الوطني، الذين ضحوا بأرواحهم من أجل دينهم ووطنهم البحرين، سائلين الله تعالى أن يتغمدهم برحمته ويدخلهم الجنة مع الأبرار.

الإخوة والأخوات..

إن مملكة البحرين حريصة دوماً على دفع مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو الأمام لتحقيق المزيد من التكامل والاتجاه الجاد نحو الوحدة، وإن اتفاق الرياض والاتفاق التكميلي له الذي تم التوقيع عليه مؤخراً بالرياض سيزيد اتحادنا قوة ومنعة، وعليه نسجل تقديرنا للدور الكبير لأخينا خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عاهل المملكة العربية السعودية الشقيقة وإخواننا قادة دول المجلس الذين حرصوا على التوصل لهذا الاتفاق لما فيه الخير والصلاح لجميع مواطني دول خليجنا العربي الشقيقة.

وفيما يتعلق بمشاريع التكامل الاقتصادي والاندماج بين دول المجلس، فإننا نجدد ترحيبنا بما تم انجازه، وإننا على ثقة بأن تنفيذ مشروع جسر الملك حمد مع المملكة العربية السعودية الشقيقة سيدخل خدمات السكك الحديدية للبحرين، وسيكون مرتكزاً لتحقيق التكامل وتحفيز الاستثمار والتبادل التجاري، ويحلب ذلك مزيداً من الترابط الاقتصادي والاجتماعي ويعزز سياسة ربط دول مجلس التعاون في كافة المجالات التي تهتم الوطن والمواطنين، بما يعود في النهاية بالنفع والرخاء على شعوب دولنا.

ليس هذا فحسب.. بل إن حاضرننا يتطلب منا - أكثر من أي وقت مضى - أن تتوافق الدول العربية جميعها، وتتجاوز أية خلافات بما يحافظ على الكيان العربي كقوة إقليمية فاعلة - تحت إطار جامعة الدول العربية - وتعمل على ما يربط شعوبها ويعزز علاقات التعاون والمصالح المشتركة فيما بينها، وخاصة أمام ضعف وتيرة تعافي الاقتصاد العالمي، وهو الأمر الذي يتطلب سرعة تنفيذ سياسات اقتصادية ومالية فاعلة، وتقديم إصلاحات هيكلية داعمة للنمو، وخلق المزيد من فرص العمل، وإن إقرار إنشاء محكمة حقوق الإنسان العربية يعزز مكانة الدول العربية الشقيقة دولياً، وهنا ندعو كذلك المجتمع الدولي للتعاون والعمل المشترك في إيجاد المعالجات المناسبة لهذه القضايا الملحة، وبما يدعم أهدافنا المشتركة في نمو اقتصادي عالمي قوي وشامل.



وستبقى القضية الفلسطينية قضيتنا المركزية.. ونؤكد على ضرورة إيجاد حل عادل ودائم وشامل يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كذلك فإن مملكة البحرين حريصة على تعزيز علاقاتها الإستراتيجية والاقتصادية مع الدول الصديقة.. وذلك في إطار العلاقات الودية التي تربطنا بدول العالم، والقائمة على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وتأتي زيارتنا لعدد من الدول الصديقة في آسيا، والدول الأوروبية تجسيدا لهذا التوجه.. واستمراراً لتوطيد العلاقات التاريخية والتجارية التي تجمعنا بتلك الدول منذ القدم.. واستثماراً لهذه الزيارات من أجل مستقبل يسوده السلام والأمن في منطقة حيوية يعتمد عليها العالم في استقراره.

إن مملكة البحرين كانت ولا زالت وستظل تمد يد التعاون والسلام لجميع الدول.. وتدعو دوماً إلى علاقات دولية تقوم على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.. وهو الأمر الذي يستوجب في هذه المرحلة المحافظة على استقرار المجتمعات وتقديمها، ومحاربة التطرف والإرهاب الذي يعطل مسيرة البناء ويدمر مستقبل الشعوب، ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشيد بتوصيات المجلس الوطني الأخيرة بشأن محاربة الإرهاب بجميع أشكاله وتجفيف مصادر تمويله.. كما نؤكد استعدادنا لمواصلة دعم الجهود الدولية لتعزيز الأمن في المنطقة، لما لذلك من أهمية للاستقرار والسلم العالمي.

وفي الختام، يزيدنا فخراً واعتزازاً.. إن أهل البحرين الكرام بما توارثوه من عادات وقيم.. وبما حباهم الله به من نعم.. وبوعيمهم الوطني العميق.. وبانتمائهم إلى هذه الأرض.. قد تمسكوا دوماً بولائهم المطلق لدينهم ووطنهم وعروببتهم مبدئين عزمهم الصادق وساعين لكل ما من شأنه رفعة وطنهم وعزته ونهضته ورقية.

وهاهم الآن - أبناء البحرين الكرام - يستمرون بعزمهم الصادق وإرادتهم الصلبة لتحقيق المزيد من طموحاتهم.. متطلعين إلى أن يشكل هذا الفصل التشريعي الجديد نبضاً متجدداً يربط الطموحات والأمانى بالعمل الجاد الذي يحقق لمملكة البحرين فرص الخير والازدهار والرخاء.

نسأل الله عز وجل أن يحفظ مملكة البحرين، وأن يديم علينا نعمه وفضائله، وكما قال الله تعالى: « وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ». صدق الله العظيم.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.  
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين

الأحد 14 ديسمبر 2014م

مركز عيسى الثقافي